رايتس ووتش: غارات السعودية على اليمن تستهدف المدنيين

جددت منظمة هيومن رايتس ووتش التأكيد على أن غارات تحالف العدوان بقيادة السعودية على اليمن غير محددة الهدف وتضر فقط بالمدنيين، مطالبة بعدم السماح ببيع الأسلحة للسعودية في ظل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي حسابها على تويتر قالت المنظمة : إن الولايات المتحدة تستمر في بيع الأسلحة للسعودية رغم أدلة على استخدامها الغير قانوني في اليمن واستهدافها المدنيين في اليمن مطالبة من الكونغرس عدم السماح ببيع الأسلحة للسعودية.

من جهتها نشرت صحيفة الغارديان في عددها الصادر، اليوم الثلاثاء، تقريرا عن معاناة المدنيين في الحرب باليمن، وتقول إنهم يدفعون الثمن الباهظ في هذه الحرب، مشيرة الى أن الغارات الجوية السعودية أصبحت عشوائية في الأسابيع الأخيرة.

وتذكر الصحفية في تقريرها أن التحالف الذي تقوده السعودية، أصاب في غاراته الجوية مستشفى تشرف عليه منظمة أطباء بلا حدود، في عبس بمحافظة حجة، وهو ما دفع المنظمة إلى الإعلان عن انسحابها من 6 مستشفيات، شمالي اليمن.

وكانت المنظمة قد نشرت تقريرا مفصلا نهاية الأسبوع الماضي فندت فيه مزاعم وادعاءات الناطق باسم العدوان وما أسموها لجنة التحقيق السعودية في عدد من الجرائم المرتكبة في اليمن.

وأشار التقرير إلى أن بعض الجرائم التي جرى التركيز عليها ومن ضمنها جريمة المخاء والتي أنكرها ناطق العدوان، وقال إن تقرير المنظمة يفتقر للمصداقية قبل الإقرار والاعتراف بها وهو ما اعتبرته

المنظمة حينها تجاهلا للشهادات الخطية والفيديو والمواد المصورة الكثيرة التي وثقتها في رحلاتها إلى اليمن.

وفنّد التقرير ما أعلنته الحكومة السعودية وبررته عن نتائج التحقيقات الأولية في 8 غارات جوية نفذها التحالف متجاهلاً عشرات الغارات الأخرى.

وقالت هيومن رايتس: إن اللجنة السعودية رفضت ادعاء خطورة الهجوم على مستشفى حيدان قائلة بأنه لم يكن هناك أي "أضرار بشرية"، رغم أن الهجوم دمر غرفة الطوارئ في المستشفى، الوحيد ضمن دائرة شعاعها 80 كيلو مترًا.

وأضافت المنظمة أن اللجنة السعودية ادعت أيضا أن الهجوم على سوق نهم لم يقتل أي مدني، بينما وثقت المنظمة مقتل 10 مدنيين، بينهم امرأة و4 أطفال.

وفي هجوم على سوق آخر خلصت أبحاث هيومن رايتس وأبحاث أجرتها الأمم المتحدة إلى مقتل 97 شخصا، ورغم ذلك قالت السعودية، بشكل لا يصدق، إنها لا ترى دليلا على سقوط ضحايا مدنيين.

وأبدت المنظمة استغرابها في كيفية اختيار هذه الغارات الثمان من بين قرابة 200 غارة غير قانونية وثقتها المنظمات الدولية والأمم المتحدة وأسفرت عن مقتل ما يقرب ألف مدني، وذكرت منها استهداف مخيم للنازحين، التي قتلت 29 مدنيًا على الأقل، واستهداف مصنع ألبان قرب ميناء الحديدة، وقتل حينها أكثر من 31.

كما قصف التحالف سجنا مدنيا في مدينة عبس غربا، فقتل 25 وقصف مدينة زبيد وقتل أكثر من 60 شخصا واستهدافه سوقًا في قرية مثلث عاهم وقتلت فيه أكثر من 65، ومقتل أكثر من 43 معظمهم نساء وأطفال في استهداف حفل زفاف في سنبان.

واختتمت المنظمة تقريرها بالقول: إن ما يلفت النظر هو فشل اللجنة السعودية في التطرق إلى استخدام الذخائر العنقودية المحظورة دوليا، بينما وثقت رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية 19 هجوما بذخائر عنقودية قتل فيها أكثر من 20 مدنيا، بعضها استخدم ذخائر قدمتها الولايات المتحدة برغم حظرها في اتفاقية موقعة من أكثر من مائة دولة.